

صندوق إستثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري

القوائم المالية عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦
و تقرير مراقب الحسابات عليها

<u>المحتويات</u>	<u>الصفحة</u>
تقرير مراقب الحسابات	٢/٢-١
قائمة المركز المالي	١٨/١
قائمة الأرباح والخسائر	١٨/٢
قائمة الدخل الشامل	١٨/٣
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق	١٨/٤
قائمة التدفقات النقدية	١٨/٥
السياسات المحاسبية و الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	١٨/١٨-٦



تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ حملة وثائق صندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ وكذا قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في صافي أصول الصندوق والتدفقات النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية شركة خدمات الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية شركة خدمات الإدارة "شركة فند داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (ش.م.م)"، فشركة خدمات الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية شركة خدمات الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. فقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية لدى شركة خدمات الإدارة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة شركة خدمات الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

تمت مراجعة القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من قبل مراقب حسابات آخر والذي أصدر تقريراً غير متحفظ بتاريخ ١٦ إبريل ٢٠٢٦.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لصندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.



تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك شركة خدمات الإدارة حسابات مالية منتظمة للصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق وتعديلاتها، وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية بهذا الشأن.

القاهرة في: ٨ سبتمبر ٢٠٢٦



سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٨)
Moore Egypt

قائمة المركز المالي

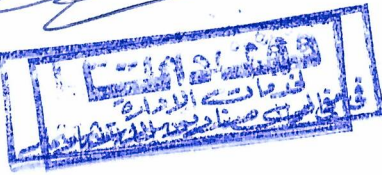
٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	إيضاح	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
			الأصول المتداولة
٧٥,٤١٩,٣٨٣	٥٩,٧٤٨,٢٨٩	(٤)	النقدية بالبنوك
٦٦,٨٨٧,١٠٥	٧٦,٩٧٠,٣٧٠	(٥)	أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - سندات
٧٩٣,١٢٦,٨١٤	٧١٧,٦٥١,٨٣١	(٦)	أصول مالية بالتكلفة المستهلكة - اذون خزانة
٦١١,٤٦٢	٦,٤٧١,٤٥٤	(٧)	ارصدة مدينة اخرى
٩٣٦,٠٤٤,٧٦٤	٨٦٠,٨٤١,٩٤٤		إجمالي الأصول المتداولة
			الإلتزامات المتداولة
١,٣٩١,٢١٤	٤,٩١٠,٦٩١	(٨)	ارصدة دائنة اخرى
١,٣٩١,٢١٤	٤,٩١٠,٦٩١		إجمالي الإلتزامات المتداولة
٩٣٤,٦٥٣,٥٥٠	٨٥٥,٩٣١,٢٥٣		صافى أصول الصندوق
١٣,٨٢٢,٥٥٤	١١,٦٠٧,٧٩١		عدد الوثائق القائمة
٦٧,٦١٨٠١	٧٣,٧٣٧٦٥		نصيب الوثيقة في صافى أصول الصندوق

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقب الحسابات " مرفق ".

الأستاذ/ محمود فوزى عبد المحسن

العضو المنتدب

شركة فند داتا لخدمات الإدارة

الأستاذ/ محمود مدحت محمود عوض

رئيس لجنة الإشراف

بنك أبو ظبى الأول مصر




قائمة الأرباح أو الخسائر

٢٠٢٥/٠٦/٣٠	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	إيضاح
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
		إيرادات النشاط
٥٢,١١٩,٤٨٥	١٠١,٤٣٣,٥٤٨	(٩) فوائد دائنة (بالصافي)
٥٢,١١٩,٤٨٥	١٠١,٤٣٣,٥٤٨	إجمالي إيرادات النشاط
		المصروفات
(٧٩٣,٠٦١)	(٢,٧٥٢,٠٦٨)	اتعاب مدير الاستثمار
(١,٠٩٠,٤٦٠)	(٣,٤١٢,٤٢٩)	اتعاب بنك أبوظبي الأول مصر
(٥٧,٣٣٧)	(١١٠,٠٦٠)	اتعاب شركة خدمات الإدارة
(٥٣٢,٤٤٨)	(٥٥٧,٥٥٧)	(١٠) مصروفات إدارية وعمومية
(٨,٥٧٦,١٦٣)	(١٧,٦٩١,٠٧٩)	ضرائب أذون خزانة
(١١,٠٤٩,٤٦٩)	(٢٤,٥٢٣,١٩٣)	إجمالي المصروفات
٤١,٠٧٠,٠١٦	٧٦,٩١٠,٣٥٥	صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
--	--	ضريبة الدخل
٤١,٠٧٠,٠١٦	٧٦,٩١٠,٣٥٥	صافي أرباح الفترة بعد الضرائب

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل

٢٠٢٥/٠٦/٣٠	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤١,٠٧٠,٠١٦	٧٦,٩١٠,٣٥٥	صافى أرباح الفترة
--	--	يضاف
--	--	بنود الدخل الشامل الآخر
٤١,٠٧٠,٠١٦	٧٦,٩١٠,٣٥٥	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التغير في صافي أصول الصندوق

٢٠٢٥/٠٦/٣٠	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٦٠١,٨١٤,٩٥٧	٩٣٤,٦٥٣,٥٥٠	الرصيد في بداية الفترة
٤١,٠٧٠,٠١٦	٧٦,٩١٠,٣٥٥	صافي أرباح الفترة
١,٢١٢,٤٩٥,٧٨٤	١,٠١٨,٦٦٧,٧٠٣	المحصل من اصدار وثائق الاستثمار
(١,٤٣٤,٥٨٧,٥٠٣)	(١,١٧٤,٣٠٠,٣٥٥)	(المدفوع) في استرداد وثائق الاستثمار
٤٢٠,٧٩٣,٢٥٤	٨٥٥,٩٣١,٢٥٣	صافي أصول الصندوق في نهاية الفترة

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية

٢٠٢٥/٠٦/٣٠	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	إيضاح رقم
جنيه مصري	جنيه مصري	
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٤١,٠٧٠,٠١٦	٧٦,٩١٠,٣٥٥	صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
٤١,٠٧٠,٠١٦	٧٦,٩١٠,٣٥٥	صافي أرباح التشغيل قبل التغير في الأصول والالتزامات
		التغير في
(٤٨,٣٩٤,٠١٦)	(٣٧٦,٥٥٠,٩٣٣)	أصول مالية بالكلفة المستهلكة-أذون خزائنة
٢٣,٧٢١,٨١٦	(١٠,٠٨٣,٢٦٥)	أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر-سندات شركات
٦٥٢,٨٨٤	(٥,٨٥٩,٩٩٢)	أصول أخرى
٨٦,٧٢٥	٣,٥١٩,٤٧٧	أرصدة دائنة أخرى
١٧,٠٥٠,٧٠٠	(٣١٢,٠٦٤,٣٥٨)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
١,٢١٢,٤٩٥,٧٨٤	١,٠١٨,٦٦٧,٧٠٣	المحصل من إصدار وثائق الاستثمار
(١,٤٣٤,٥٨٧,٥٠٣)	(١,١٧٤,٣٠٠,٣٥٥)	(المدفوع) في إسترداد وثائق الاستثمار
(٢٢٢,٠٩١,٧١٩)	(١٥٥,٦٣٢,٦٥٢)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(٢٠٥,٠٤١,٠١٩)	(٤٦٧,٦٩٧,٠١٠)	صافي التغير في النقدية و ما في حكمها خلال الفترة
٤٤٨,٢٣٠,٠٦٣	٦٣٧,٨١١,٩٨٩	(٤) النقدية وما في حكمها بداية الفترة
٢٤٣,١٨٩,٠٤٤	١٧٠,١١٤,٩٧٩	(٤) رصيد النقدية و ما في حكمها في نهاية الفترة

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

١. نبذة عن الصندوق

١.١ الكيان القانوني والنشاط

أحد الأنشطة المصرفية المرخص لبنك أبوظبي الأول مصر (ش.م.م) بمزاولتها وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاته وبموجب موافقة البنك المركزي المصري رقم ٣/٨٧/٦٨١٩ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٨ على إنشاء الصندوق وترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٠٨ بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٠٩ .

٢.١ غرض الصندوق

يهدف الصندوق بصفة خاصة إلى تقديم وعاء استثماري يوفر السيولة النقدية اليومية عن طريق احتساب عائد يومي تراكمي على الأموال المستثمرة يتناسب ودرجة المخاطر المنخفضة المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها وبناء على ما تقدم يسمح الصندوق بالاكتتاب والاسترداد اليومي في وثائق الاستثمار التي يصدرها .

ويستثمر الصندوق أمواله في استثمارات سائلة قصيرة الأجل مثل السندات وأذون الخزانة والودائع البنكية وصكوك التمويل وشهادات الادخار.

- يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف تحقيق العائد على الأموال المستثمرة فيه بمعدل يتناسب مع طبيعة الصندوق النقدي المنخفضة المخاطر كما يوفر الصندوق السيولة النقدية اليومية عن طريق الاكتتاب والاسترداد اليومي في وثائق الاستثمار التي يصدرها وسوف يلتزم مدير الاستثمار بتوجيه أموال الصندوق نحو استثمارات يمكن تسيلها بسهولة مع مراعاة تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال سياسة مقبولة لتوزيع الاستثمارات على قطاعات ومجالات الاستثمار المختلفة، يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط والشروط الاستثمارية التي وردت في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وفي نشرة الاكتتاب.

٣.١ حجم الصندوق

بلغ حجم الصندوق عند التأسيس مائة مليون جنيه مصري مقسمة على عشرة ملايين وثيقة بقيمة اسمية للوثيقة عشرة جنيهات مصرية خصص لبنك أبوظبي الأول مصر منها ٥٠٠٠٠٠ وثيقة، ويمكن زيادة حجم الصندوق بعد الرجوع إلى الهيئة ومراعاة الرجوع إلى البنك المركزي المصري في حالة زيادة القدر المكتتب فيه من البنك في الصندوق

٤.١ مدير الاستثمار

في ضوء ما نص عليه القانون من وجوب أن يعهد الصندوق بإدارة نشاطه الي جهة ذات خبرة في ادارة صناديق الاستثمار فقد عهدت الجهة المؤسسة بإدارة الصندوق الي الشركة التالية :

الاسم شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار(ش.م.م)

مقر الشركة مبني رقم ب ١٢٩ ، المرحلة الثالثة القرية الذكية - الكيلو ٢٨ طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي .

٥.١ شركة خدمات الإدارة

شركة فند داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (ش.م.م) والكائن مقرها الرئيسي في ٥٤ شارع النور (ميشيل باخوم سابقاً).

٦.١ مدة الصندوق

مدة الصندوق ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة نشاطه من الهيئة.

٧.١ تاريخ اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية عن السنة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ من قبل لجنة الإشراف للصندوق في ٣١ أغسطس ٢٠٢٦

٢. أسس إعداد القوائم المالية

١,٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وطبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الإكتتاب العام الخاصة بالصندوق.

٢,٢ أسس القياس

أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات المالية التي تقيم من خلال الأرباح أو الخسائر بقائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة وبافتراض استمرارية الصندوق.

٣,٢ عملة التعامل وعملة العرض

الجنيه المصري وتعتمد هذه العملة عند تقييم الأصول والالتزامات وإعداد القوائم المالية وكذا عند الإكتتاب في وثائق الصندوق أو الاسترداد أو إعادة البيع وعند التصفية.

٤,٢ استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية استخدام تقديرات وافتراسات قد تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية، وكذا قد تؤثر على قيم الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المالية. وعلى الرغم من أن تلك التقديرات والافتراضات تعد في ضوء أفضل المعلومات المتاحة للإدارة حول الأحداث والمعاملات الجارية إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات.

الاضمحلال في قيم الأصول المالية - سياسة محاسبية رقم (٣-٤)

المخصصات - سياسة محاسبية رقم (٣-٥)

المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية - سياسة محاسبية رقم (٢٠)

٣. أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية

يقوم الصندوق بتطبيق السياسات المحاسبية الآتية بثبات وهي تتفق مع تلك المطبقة في جميع الفترات المعروضة.

١,٣ إثبات المعاملات بالدفاتر

يتم إمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية في الدفاتر على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية في تاريخ التعامل، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والخصوم ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس الأسعار الرسمية للعملة الأجنبية في ذلك التاريخ، ويتم إدراج فروق العملة الناتجة عن إعادة التقييم ضمن قائمة الدخل.

٢,٣ الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتم تصنيف الاستثمارات على أنها استثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم اقتنائها بغرض المتاجرة أو إذا كان الصندوق يدير تلك الاستثمارات ويتخذ قرارات بيعها وشرائها بناء على قيمتها العادلة. تقاس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغير في قيمتها بقائمة الدخل.

يتم اتباع الأسس التالية عند تقييم الاستثمارات المتداولة في تاريخ القوائم المالية:

- الأوراق المالية المقيدة بالبورصة

يتم تقييم الأوراق المالية المقيدة في البورصة على أساس أسعار الإقفال السارية في البورصة وقت التقييم، وفي حالة تعدد أسعار التداول في ذلك اليوم يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقفال في هذا اليوم على أنه يجوز لمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار إليها بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يتجاوز ١٠٪ من هذا السعر.

- وثائق استثمار في صناديق استثمار أخرى

يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار الأخرى على أساس آخر قيمة استردادية معلنة.

- أدون الخزنة المصرية

تدرج أدون الخزنة بالمركز المالي بقيمتها الاسمية بعد استبعاد رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٣. أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية (تابع)

٣,٣ قياس الأصول والالتزامات المالية

- القياس الأولي

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الإلتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول والالتزامات.

- القياس اللاحق

الأصول والالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.

- أسس قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوي بها تلك الإلتزامات. في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية – أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها أسعار مشابهة للسوق يمكن الاعتماد عليها. عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٤,٣ اضمحلال قيمة الأصول المالية

تقوم إدارة الصندوق بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي علي أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل ، ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل إذا كان هناك دليل موضوعي علي اضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولي بالأصل و أثر على التدفقات النقدية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه. يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون محدودة بحيث لا تتعدي القيمة الدفترية لأصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

٥,٣ المخصصات

يتم إثبات المخصص عند وجود التزام قانوني أو استدلالي حالي كنتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام للموارد لتسوية هذه الإلتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ إعداد القوائم المالية وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير لها.

٦,٣ تحقق الإيراد

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع الأوراق المالية في تاريخ حدوث العملية بالفرق بين القيمة الدفترية وسعر البيع مطروحاً منها مصروفات وعمولات البيع. يتم إثبات العائد على الاستثمارات في وثائق استثمار ذات عائد دوري اعتباراً من تاريخ إصدار قرار التوزيع. يتم إثبات العائد على الودائع والأذون والأوعية الاستثمارية ذات العائد على أساس الاستحقاق على أن يتم الاعتراف بالعوائد على أساس نسبة زمنية اخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

٣. أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية (تابع)

٧,٣ النقدية وما في حكمها
تتضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك وأذون خزانة استحقاق أقل من ٩١ يوم وكذا الاستثمارات المالية قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يسهل تحويلها إلى كمية محددة من النقدية دون التعرض لمخاطر هامة قد تنتج نتيجة لحدوث أي تغيير في القيمة أو تلك الاستثمارات التي يتم الاحتفاظ بها بغرض مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل وليس لغرض الاستثمار أو في أي أغراض أخرى.

٨,٣ المصروفات
يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة والأتعاب الإدارية وأتعاب حسن الأداء وعمولة الحفظ ومصاريف التشغيل الأخرى على أساس الاستحقاق.

٤. النقدية بالبنوك

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٧٠,٢٨٩,٣٨٣	٣٩,١٦٣,٢٨٩	حساب جارية
٥,١٣٠,٠٠٠	٢٠,٥٨٥,٠٠٠	ودائع لأجل
٧٥,٤١٩,٣٨٣	٥٩,٧٤٨,٢٨٩	الأجمالي

النقدية وما في حكمها

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	إيضاح رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٧٠,٢٨٩,٣٨٣	٣٩,١٦٣,٢٨٩	(٤)	حساب جاري بعائد
٥,١٣٠,٠٠٠	٢٠,٥٨٥,٠٠٠	(٤)	ودائع لأجل (استحقاق أقل من ٣ شهور)
٥٦٢,٣٩٢,٦٠٦	١١٠,٣٦٦,٦٩٠	(٦)	أذون خزانة (استحقاق أقل من ٣ شهور)
٦٣٧,٨١١,٩٨٩	١٧٠,١١٤,٩٧٩		الأجمالي

٥. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر – سندات

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١,٥٦٦,٠٠٠	--	سندات كابيتال للتوريق حالاً الأصدار ٤ البرنامج ٧ شريحة أ
٥,٨٠٠,٠٠٠	٢,٧٨٤,٠٠٠	سندات كابيتال للتوريق حالاً الأصدار ٤ البرنامج ٧ شريحة ب
١,٧٥٠,٠٠٠	--	سندات كابيتال للتوريق تساهيل الأصدار ٣ البرنامج ١٢ شريحة أ
٧,٥٠٠,٠٠٠	--	سندات أتش أس بى الأصدار ١ البرنامج ٣
--	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	سندات أتش أس بى الأصدار ١ البرنامج ٤
١,٣٠٩,٦٤٦	--	سندات كابيتال للتوريق تساهيل الأصدار ١ البرنامج ١٣
١٧,٠٠٠,٠٠٠	--	سندات توريق أي أف جى الأصدار ٢
--	١,١٢١,١٨٥	سندات أي أف جى للتوريق الأصدار ٣ البرنامج ٥ شريحة أ
٦,٨٥٧,٨٢١	--	سندات فاليو الأصدار ١٨ البرنامج ٥ شريحة أ
٤,١٠٠,٠٠٠	٢,٨٢٩,٠٠٠	سندات كابيتال للتوريق تساهيل الأصدار ٣ البرنامج ١٢ شريحة ب
٦,٥٢٠,٦٣٨	١,٦٩٣,١٦٠	سندات كابيتال للتوريق بى تك الأصدار ١ البرنامج ١٤ شريحة أ
٤,٤٨٣,٠٠٠	٢,٠٨٧,٧٤٣	سندات أي أف جى للتوريق الأصدار ٢ البرنامج ٥ شريحة أ
١٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٢٢٥,٢٨٢	سندات أي أف جى للتوريق فاليو ٢٠ الأصدار ١ البرنامج ٨ شريحة أ
--	٨,٩٠٠,٠٠٠	سندات أي أف جى للتوريق فاليو الأصدار ٣ شريحة أ
--	٨,٣٣٠,٠٠٠	سندات بريميوم الاصدار ١ البرنامج ١٤ شريحة أ
٦٦,٨٨٧,١٠٥	٧٦,٩٧٠,٣٧٠	الأجمالي

٦. أصول مالية بالتكلفة المستهلكة -أذون خزانة

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٥٦٦,٢٠٠,٠٠٠	١١٢,٥٠٠,٠٠٠	أذون خزانة إستحقاق أقل من ٩١ يوم
		يخصم
(٣,١٩٨,٣٥٥)	(١,٣٢٠,١٨٨)	عوائد لم تستحق بعد
(٦٠٩,٠٣٩)	(٨١٣,١٢٢)	ضرائب على العوائد المستحقة
٥٦٢,٣٩٢,٦٠٦	١١٠,٣٦٦,٦٩٠	صافى القيمة الحالية لأذون الخزانة المصرية أقل من ٩١ يوم
٢٥٤,٤٠٠,٠٠٠	٦٦٠,٣٠٠,٠٠٠	أذون خزانة إستحقاق أكثر من ٩١ يوم
		يخصم
(٢١,١٦٦,٢٣٠)	(٤٥,٥٥٥,٠٩٧)	عوائد لم تستحق بعد
(٢,٤٩٩,٥٦٢)	(٧,٤٥٩,٧٦٢)	ضرائب على العوائد المستحقة
٢٣٠,٧٣٤,٢٠٨	٦٠٧,٢٨٥,١٤١	صافى القيمة الحالية لأذون الخزانة المصرية أكثر من ٩١ يوم
٧٩٣,١٢٦,٨١٤	٧١٧,٦٥١,٨٣١	إجمالي صافى القيمة الحالية لأذون الخزانة المصرية

٧. أصول أخرى

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٥,٠٢٨	١٩,٢٩٩	عوائد مستحقة - حسابات جارية
٥٧٤,٤١٧	١,٤٢٣,٩٨٨	عوائد مستحقة - سندات شركات
٢,٠١٧	٨,٤٦٠	عوائد مستحقة - ودائع لأجل
--	٥,٠٠٢,٥٠٠	شراء سندات تحت التسوية
--	١٧,٢٠٧	أرصدة مدينة أخرى
٦١١,٤٦٢	٦,٤٧١,٤٥٤	الإجمالي

٨. أرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤٦٠,٧٠٨	٢,٣٩٧,٥١٨	أتعاب بنك ابو ظبي الأول مصر
٣٦١,٩٨٥	١,٩٥٤,٦٣٨	أتعاب مدير الاستثمار
١٦,٤٥٤	٨٨,٨١٣	أتعاب شركة خدمات الإدارة المستحقة
١٤,٠٠٠	١٥,٥٠٠	أتعاب ممثلى حمله الوثائق
٣٠١,٩٣٥	٢٦٠,٥٩٥	مساهمة تكافلية
٢٣٦,١٣٢	١٩٣,٦٢٧	مصروفات مستحقة
١,٣٩١,٢١٤	٤,٩١٠,٦٩١	الإجمالي

٩. فوائد دائنة بالصافي

٢٠٢٥/٠٦/٣٠	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
		فوائد دائنة من الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٤,٢٦٩,٢٢٤	٦,٩٥٨,٥٤٢	سندات شركات
		فوائد دائنة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة
٤٢,٨٨٠,٨١٧	٨٨,٤٥٥,٣٩٣	عائد أذون الخزانة
٤,٤٥٨,٣٣٥	٥,١٤١,١٦٦	نقدية بالبنوك (حسابات جارية)
٥١١,١٠٩	٨٧٨,٤٤٧	فوائد ودائع لاجل
٥٢,١١٩,٤٨٥	١٠١,٤٣٣,٥٤٨	الإجمالي

١٠. مصروفات إدارية وعمومية

عن السنة أشهر المنتهية في		
٢٠٢٥/٠٦/٣٠	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	أتعاب المراجعة
٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	إعلانات
٢٧٩,٦٤٦	١٦١,٩٨٩	عمولات بنكية
١,٤٧١	١٨,٢٣٧	عمولة حفظ
١,٥٠٠	١,٥٠٠	أتعاب ممثلي حملة الوثائق
١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	أتعاب لجنة الاشراف
١١,٢٠٨	١٩,٢٤٧	رسوم تطوير واشتراك الهيئة العامة للرقابة المالية
٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	أتعاب إستشارات ضريبية
١٣٠,٢٩٩	٢٥٣,٥٨٤	المساهمة التكافلية
١٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	اعداد القوائم المالية
٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	طباعة كشوف حساب
١٣,٣٢٤	٣,٠٠٠	أخرى
٥٣٢,٤٤٨	٥٥٧,٥٥٧	الإجمالي

١.١ القيمة الاستردادية لوثائق إستثمار الصندوق

- بلغت عدد الوثائق القائمة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ عدد ٦٠٧ ٧٩١ وقيمة وثيقة وتبلغ القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ٧٣,٧٣٧٦٥ جنيه مصري وبإجمالي مبلغ ٩٣١,٢٥٣,٨٥٥ جنيه مصري
- يجوز لصاحب الوثيقة أو الموكل عنه قانوناً بإسترداد بعض أو كل قيمة وثائق الإستثمار بالكامل خلال ساعات العمل الرسمية حتى الساعة الثانية عشر ظهراً في كل يوم من أيام العمل المصرفية لدى أى فرع من فروع البنك - ويتعين حضور حامل الوثيقة أو الموكل عنه على أن يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها على أساس نصيب الوثيقة من صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الاسترداد وفقاً للمعادلة المشار إليها بالبند الخاص بالتقييم الدوري من هذه النشرة والتي يتم الاعلان عنها يومياً داخل البنك بالإضافة إلى الإعلان عنها إسبوعياً يوم الأحد بإحدى الجرائد اليومية .
- لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عانداً بالمخالفة لشروط الإصدار ويلتزم الصندوق بإسترداد وثائق الإستثمار بمجرد الطلب وفقاً لأحكام المادة (١٥٩) من اللائحة التنفيذية للقانون والصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٧ .
- يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب إستردادها من أصول الصندوق إعتباراً من اليوم التالي لتقديم طلب الاسترداد .
- يلتزم البنك بالوفاء بقيمة الوثائق المطلوب إستردادها خلال يوم العمل المصرفي التالي من تاريخ طلب الاسترداد . - يتم إسترداد الوثائق بتسجيل عدد الوثائق المستردة في سجل حملة الوثائق لدى البنك .
- يجوز للجنة الاشراف على اعمال الصندوق بناء على اقتراح مدير الإستثمار في الظروف الاستثنائية أن يقرر السداد النسبي أو وقف عملية الإسترداد ولا يكون القرار نافذاً الا بإعتماد الهيئة العامة للرقابة المالية له بعد مراجعة أسبابه ومدى ملائمة مدة الوقف أو نسبة الإسترداد للحالة الاستثنائية التي تبرره ، ويكون هذا الوقف مؤقتاً إلى أن تزول أسبابه والظروف التي إستلزمته.

١.٢ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

- يعتبر الطرف ذات علاقة إذا كان يسيطر على الطرف الآخر أو يكون له القابلية للتأثير على القرارات المالية أو التنفيذية أو تحت سيطرة مشتركة
- يمتلك بنك ابو ظبي الأول مصر في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ عدد ٧٢٦,٤٠٤ وثيقة وتبلغ القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ٧٣,٧٣٧٦٥ جنيه مصري وبإجمالي مبلغ ٥٣,٥٦٣,٣٢٤ جنيه مصري لإجمالي قيمة الوثائق
- تقتضي طبيعة النشاط أن يتعامل الصندوق خلال الفترة مع بنك أبو ظبي الأول مصر ومدير الإستثمار شركه هيرميس لإداره المحافظ المالية و صناديق الإستثمار .
- تتمثل المعاملات خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ فيما يلي :

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	قائمة المركز المالي
٧,٧٣٨	٣,٥١١	حسابات جارية بنك ابو ظبي الأول مصر
--	٢٠,٥٨٥,٠٠٠	ودائع -بنك أبو ظبي الاول مصر
٤٦٠,٧٠٨	٢,٣٩٧,٥١٨	أتعاب إدارة مستحقة - بنك ابو ظبي الأول مصر
٣٦١,٩٨٥	١,٩٥٤,٦٣٨	أتعاب إدارة مستحقة - مدير الإستثمار
١٦,٤٥٤	٨٨,٨١٣	أتعاب شركة خدمات الادارة المستحقة

٢٠٢٥/٠٦/٣٠	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	قائمة الأرباح أو الخسائر
١,٠٩٠,٤٦٠	٣,٤١٢,٤٢٩	أتعاب بنك أبو ظبي الأول مصر
٧٩٣,٠٦١	٢,٧٥٢,٠٦٨	أتعاب إدارة - مدير الإستثمار
٥٧,٣٣٧	١١٠,٠٦٠	أتعاب إدارة - خدمات الإدارة

١.٣ أتعاب شركة خدمات الادارة

- تتقاضى شركة فند داتا لخدمات الإدارة عمولة طبقاً للجدول الأتى وذلك طبقاً للعقد الموقع معها بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢٥
- ٠,٠٥ % سنوياً من صافي أصول الصندوق حتى يصل حجم الصندوق إلى ١٢٥ مليون جم .
 - ٠,٠٤ % سنوياً من صافي أصول الصندوق إذا كان حجم الصندوق بين ١٢٥ مليون جم و ٢٥٠ مليون جم.
 - ٠,٠٣ % سنوياً من صافي أصول الصندوق إذا كان حجم الصندوق بين ٢٥٠ مليون جم و ٥٥٠ مليون
 - ٠,٠٢٥ % سنوياً من صافي أصول الصندوق بعد تخطى حجم الصندوق ٥٥٠ مليون جم وتحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر

١٤. أتعاب مدير الاستثمار

يستحق لمدير الاستثمار نظيره ادارته لأموال الصندوق ونظيره تقييم أصول الصندوق أتعاب إدارة بواقع ٠,٤٪ سنوياً (أربعة في الألف سنوياً) من صافي الأصول اليومية للصندوق وتحتسب وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر.

وبتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٦ تم صدور الموافقة المبدئية من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن نشر التعديلات الخاصة بتعديل بعض بنود نشرة الاكتتاب وذلك في ضوء موافقة جماعة حملة الوثائق باجماع الحضور المنعقد بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢٦ لتصبح أتعاب مدير الاستثمار كالآتي:

يستحق لمدير الاستثمار نظيره ادارته لأموال الصندوق ونظيره تقييم أصول الصندوق أتعاب بواقع ٠,٧٠٪ سنوياً (سبعون في الألف) من صافي الأصول اليومية للصندوق وتجنب يومياً وتدفع لمدير الاستثمار في آخر كل شهر على ان يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

١٥. أتعاب وعمولات بنك أبو ظبي الأول - مصر

يتقاضى البنك عمولات بواقع ٠,٥٥٪ سنوياً (خمس و نصف في الألف سنوياً) من صافي قيمة صافي الأصول اليومية للصندوق نظيره الخدمات الإدارية للصندوق وتحتسب وتجنب هذه العمولات يومياً وتدفع في آخر كل شهر.

وبتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٦ تم صدور الموافقة المبدئية من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن نشر التعديلات الخاصة بتعديل بعض بنود نشرة الاكتتاب وذلك في ضوء موافقة جماعة حملة الوثائق باجماع الحضور المنعقد بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢٦ لتصبح كالآتي:

يتقاضى بنك أبو ظبي الأول مصر عمولات نظيره إدارة سجل حملة الوثائق بواقع ٠,٨٥٪ سنوياً (خمس و ثمانون في الألف) من صافي الأصول اليومية للصندوق وتحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر على ان يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

١٦. أتعاب أمين الحفظ

يتقاضى أمين الحفظ (بنك الاستثمار العربي) عمولة حفظ مركزي بواقع ٠,٠١٪ (واحد في العشرة الألف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحتفظ بها لديه شاملة كافة خدمات أمناء الحفظ فقط، وتحتسب وتجنب هذه العمولة يومياً وتدفع شهرياً .

١٧. أتعاب أعضاء لجنة الاشراف

يستحق اعضاء لجنة الاشراف على الصندوق أتعاب نظيره قيامهم بالمهام المنصوص عليها في النشرة للصندوق بواقع مبلغ ٣٠٠٠٠ جنية مصري سنوياً وتستهلك يومياً وتدفع في نهاية كل مركز مالي ربع سنوى للصندوق .

١٨. مصروفات التأسيس

يتحمل الصندوق مصروفات تأسيس لا تزيد عن ٢٪ (اثنين في المائة) من صافي قيمة أصول الصندوق عند التأسيس وقد تم استهلاك مصاريف التأسيس بالفعل.

١٩. الموقف الضريبي

(١) بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، ومنها المعالجة الضريبية المتعلقة بصناديق الاستثمار وتتضمن هذه المعالجة إعفاء أرباح وعائد صناديق الاستثمار التي يقتصر نشاطها على الاستثمار في النقد دون غيره كما تتضمن هذه المعالجة خضوع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة وقد تم وقف العمل بها لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧ وقد تم مد هذه الفترة لتصبح حتى تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٧ وفقاً للقانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ .

(٢) وتري إدارة الصندوق ان صندوق استثمار بنك ابو ظبي الأول مصر النقدي مدخراتي بالجنية المصرى هو صندوق نقدي يتمتع وعائه بإعفاء من الضريبة على الدخل طبقاً لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته. (٣) يقوم الصندوق بإستقطاع ضرائب ٢٠٪ من عائد أذون الخزانة وذلك بالنسبة للأذون الصادرة إعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ بتاريخ صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ وكذلك بالنسبة لعائد سندات الخزانة الصادرة إعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٨ طبقاً لقانون رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ حيث تم خصم هذه الضريبة من وفيما يلي الموقف الضريبي طبقاً لشهادة المستشار الضريبي للصندوق : الضرائب على أرباح الأشخاص الاعتبارية :

- تقدم الصندوق بالإقرارات الضريبية حتى عام ٢٠٢٥ في موعده القانوني.

وتم استلام نموذجي ١٩ ضريبة عن سنتي ٢٠١٥/٢٠١٦ وسنة ٢٠١٧ ، وتم الاعتراض عليهما في الميعاد القانوني، وتم صدور نموذج ١٩ عن سنتي ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني، وتم اتخاذ قرار إعادة الفحص والفحص عن سنوات ٢٠١٥-٢٠٢١ وتمت الموافقة على إعفاء الصندوق عن سنوات الفحص ٢٠١٥ - ٢٠٢١، بينما تم الاعتراض على الضريبة على الأوعية المستقلة لأذون الخزانة عن سنوات ٢٠١٧-٢٠١٥ وتم صدور نموذج ١٩ عن سنتي ٢٠٢٠-٢٠٢١ وتمت الموافقة علي الاعفاء من وعاء الضريبة علي ارباح الاشخاص الاعتبارية ، بينما تم الاعتراض علي عدم خصم الضريبة علي اذون الخزانة، علماً بأن الصندوق معفى من الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية وفقاً لما يلي:

الفترة من بداية تأسيس الصندوق حتى عام ٢٠٢٢ : الصندوق معفى من الخضوع لضريبة الدخل طبقاً لنص البند (٧) - المادة (٥٠) من القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ والتي تقضى بإعفاء أرباح صناديق الاستثمار التي يقتصر نشاطها على الاستثمار في النقد دون غيره من الخضوع لضريبة الدخل.

الفترة من عام ٢٠٢٣ حتى الآن: الصندوق معفى وفقاً لنص البند (١٤) - مادة (٥٠) من قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢٣ والتي تنص على إعفاء أرباح صناديق الاستثمار في أدوات الدين وكذلك ما يحصل عليه حملة الوثائق من عائد الاستثمار في هذه الصناديق ... بشرط ألا تزيد استثمارات الصندوق في الودائع البنكية على ١٠٪ من متوسط جملة استثماراته سنوياً وفي انتظار صدور اللائحة التنفيذية.

١٩. الموقف الضريبي (تابع)

وتم استلام نموذج (٣) سداد بمبلغ ٧٣٣ ٨٨ جنيه مصري عن سنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١ وذلك نظير غرامة تطبيق المادة ١٢-١٣ من قانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وتم الطعن بالمأمورية كما تم الطعن المباشر أمام لجنة الطعن ويتم المطالبة باستبعاد المبالغ المقدرة من المأمورية ولا توجد على الصندوق أى مستحقات ضريبية نهائية حتى تاريخه.

ضرائب كسب العمل :

- تم استلام نموذج ٣٨ ضريبة عن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٧ ، و عن سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩ وعن سنتي ٢٠٢٠-٢٠٢١ وتم الاعتراض عليهم في الميعاد القانوني ، وجاري اعداد اللجنة الداخلية لاتخاذ قرار باعادة الفحص، علما بأنه لا يستحق علي الصندوق ضريبة مرتبات لعدم وجود عاملين به وأن الصندوق يتم ادارته من قبل شركة مدير الاستثمار.
ولا توجد ضرائب كسب عمل مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب الخصم والاضافة :

لم ترد أي مراسلات من مصلحة الضرائب المصرية.
ويقوم الصندوق باعداد نماذج ٤١ في موعدها القانوني ، ولا توجد ضرائب خصم وإضافة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب الدمغة :

تم استلام نموذج ١٩ ضريبة دمغة عن الفترة من ٢٠٠٩/٤/٧ حتي ٢٠٢١/١٢/٣١ وتم الاعتراض عليه في الموعد القانوني ، وجاري نظر النزاع امام اللجنة الداخلية. ولا توجد ضرائب دمغة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

٢٠. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للصندوق في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية الأرصدة النقدية بالبنوك، الاستثمارات المالية والمدينين، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الدائنين ويتضمن الإيضاح رقم (٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات، وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية والسياسات التي يتبعها الصندوق لتخفيض أثر تلك المخاطر:

المخاطر وأنواعها:

المخاطر التي تتعرض لها الصناديق النقدية تعد من اقل المخاطر نسبة إلى انواع الصناديق الأخرى، لذلك على المستثمر ان يدرك العلاقة المباشرة بين العائد المتوقع من الاستثمار ودرجة المخاطر التي يتعرض لها ، لذلك قد يقل العائد المتوقع من الاستثمار في الصناديق النقدية عن المحقق من انواع الصناديق الأخرى وسوف يقوم مدير الاستثمار بمهامه وإدارته الرشيدة لمحفظة الصندوق.
الا انه تجدر الإشارة إلى أن طبيعة الاستثمار في المجالات المشار إليها بهذه النشرة قد يعرض رأس المال المستثمر إلى بعض المخاطر الناتجة عن طبيعة التعامل فيها والتي من بينها احتمال تغير قيم الاستثمارات المالية من وقت لآخر تبعا لتقلبات الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية، وهي عوامل تخرج عن سيطرة إدارة الصندوق، ولذا
يعتبر صندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي بالجنيه المصري استثمار غير مضمون
لا يوجد ضمان على نجاح السياسة الاستثمارية أو على تحقيق الصندوق لأهدافه الاستثمارية، ويتعين على المستثمرين المحتملين النظر بحرص إلى المخاطر المذكورة فيما بعد (دون تحديد والمراجعة الحريصة للنسخة محدثة من هذه النشرة والتشاور مع مستشاريهم المتخصصين وتحليل هيكل السيطرة علي الصندوق ومقدار مخاطر السوق، ولا تعتبر العوائد على استثمارات سابقة ضمان لتحقيق عوائد علي الاستثمارات المستقبلية. وفيما يلي عرض لأهم المخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار:

١) المخاطر المنتظمة /مخاطر السوق:

يطلق عليها مخاطر السوق وسبب ذلك أن هذه المخاطر تصيب كافة الأوراق المالية في السوق، ويعتبر مصدر المخاطر المنتظمة هو الظروف الاقتصادية العامة مثل الكساد أو الظروف السياسية ويصعب على المستثمر التخلص منها أو الحكم فيها لكنه يستطيع أن يقلل من تأثيرها بسبب اختلاف تأثير الأدوات المستثمر فيها بتلك المخاطر على حسب نوعها ولتقليل أثر المخاطر المنتظمة يتم ادارة خطر سعر السوق من قبل مدير الاستثمار عن طريق التنوع في محفظة الاستثمارات طبقا للسياسة الاستثمارية للصندوق والتي يتم التعامل عليها في اسواق مختلفة

القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي مستويات القيمة العادلة للأصول المالية:

المستوى الأول جنيه مصرى	المستوى الثانى جنيه مصرى	المستوى الثالث جنيه مصرى	الإجمالى جنيه مصرى
٢٠٢٦/٠٦/٣٠			
--	٥٩,٧٤٨,٢٨٩	--	٥٩,٧٤٨,٢٨٩
نقدية بالبنوك			
أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر			
٧٦,٩٧٠,٣٧٠	--	--	٧٦,٩٧٠,٣٧٠
سندات			
٧٦,٩٧٠,٣٧٠	٥٩,٧٤٨,٢٨٩	--	١٣٦,٧١٨,٦٥٩
الإجمالى			
٢٠٢٥/١٢/٣١			
--	٧٥,٤١٩,٣٨٣	--	٧٥,٤١٩,٣٨٣
نقدية بالبنوك			
أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر			
٦٦,٨٨٧,١٠٥	--	--	٦٦,٨٨٧,١٠٥
سندات			
٦٦,٨٨٧,١٠٥	٧٥,٤١٩,٣٨٣	--	١٤٢,٣٠٦,٤٨٨
الإجمالى			

٢٠. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٢) مخاطر أسعار الفائدة

المخاطر التي تنتج عن انخفاض القيمة السوقية أو العائد المحقق من الأدوات ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بالسوق بعد تاريخ الشراء مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض عائد الصندوق، ويمكن تقليل هذه المخاطرة عن طريق تنويع -الاستثمار في الأدوات المالية ذات العائد الثابت والعائد المتغير القصيرة والمتوسطة الأجل بحيث يستفيد من أعلى عائد ممكن

٣) مخاطر الائتمان

يواجه الصندوق مخاطر الائتمان عن طريق استثماره في سندات الشركات غير الحكومية حيث توجد مخاطر عدم إمكانية الشركات المصدرة للسندات بدفع الفائدة المطلوبة في الوقت المحدد وبذلك تكون الشركة تخلفت عن الدفع وكما هو موضح في سياسة الاستثمار الخاصة بالصندوق في البند السابع فقد تم تحديد معايير محددة للاستثمار في سندات الشركات علي أن تكون مقيدة ببورصة الأوراق المالية وان لا يقل التصنيف الائتماني لتلك السندات عن الحد الأدنى المقبول والمحدد من قبل الهيئة وهو حاليا (BBB-) أو أي نسبة أخرى تفرضها الهيئة ، وأن لا يزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الشركات عن ٣٠ % من إجمالي استثمارات الصندوق ، وأن لا يزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات شركة واحدة عن ١٥ % من إجمالي استثمارات الصندوق و بما لا يجاوز ١٦٢٠ من الأوراق المالية لتلك الشركة ، وأن لا يزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الشركات الصادرة من مجموعة شركات مرتبطة عن ٢٠ % من إجمالي استثمارات الصندوق

وتتمثل قيمة الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان في تاريخ المركز المالي فيما يلي:

٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥,١٣٠,٠٠٠	٢٠,٥٨٥,٠٠٠	ودائع لأجل
٧٠,٢٨٩,٣٨٣	٣٩,١٦٣,٢٨٩	حسابات جارية
٧٩٣,١٢٦,٨١٤	٧١٧,٦٥١,٨٣١	اذون خزانة
٦٦,٨٨٧,١٠٥	٧٦,٩٧٠,٣٧٠	سندات
٣٥,٠٢٨	١٩,٢٩٩	عوائد مستحقة - حسابات جارية
٥٧٤,٤١٧	١,٤٢٣,٩٨٨	عوائد مستحقة - سندات شركات
٢,٠١٧	٨,٤٦٠	عوائد مستحقة - ودائع لأجل
٩٣٦,٠٤٤,٧٦٤	٨٥٥,٨٢٢,٢٣٦	الإجمالي

٤) مخاطر التضخم :

وتعرف أيضا بمخاطر قوة الشراء ويعني ذلك أن التضخم يؤثر على العائد العام لأدوات الاستثمار فإذا كان عائد الاستثمار أقل من معدل التضخم فيعني ذلك أن مال المستثمر سيفقد قوته الشرائية بمرور الوقت ولذلك لابد من التأكد أن متوسط عائد الاستثمار يكون أعلى من معدل التضخم على الأقل ، وفي بعض الأحيان تكون معدلات العائد السائدة في السوق أقل من معدل التضخم، وحيث أن مدير الاستثمار يتمتع بخبرة واسعة في إدارة الاستثمارات وتقييم أدوات الاستثمار فإنه أكثر قدرة على تقييم تلك الأدوات التي تدر على الصندوق أعلى عائد ساند ممكن .

٥) مخاطر السيولة:

وهي مخاطر عدم تمكن المستثمر من تسهيل استثماره في الوقت الذي يحتاج فيه إلى النقد، وبطبيعة الصندوق النقدي فإن مدير الاستثمار سوف يستثمر اموال الصندوق في استثمارات عالية السيولة وقصيرة أو متوسطة الأجل يمكن تحويلها إلى نقدية عند الطلب.

ويقوم مدير الاستثمار بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الاستثمار في أدوات دين قصيرة الأجل واذون خزانة والتي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال أقل من سنة وذلك كما هو موضح بالجدول التالي :

٣٠ يونيو ٢٠٢٦	أقل من سنة	من سنة إلى سنتين	من ٢ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٢٠,٥٨٥,٠٠٠	--	--	--	--	٢٠,٥٨٥,٠٠٠
٣٩,١٦٣,٢٨٩	--	--	--	--	٣٩,١٦٣,٢٨٩
٧١٧,٦٥١,٨٣١	--	--	--	--	٧١٧,٦٥١,٨٣١
٧٦,٩٧٠,٣٧٠	--	--	--	--	٧٦,٩٧٠,٣٧٠
١٩,٢٩٩	--	--	--	--	١٩,٢٩٩
١,٤٢٣,٩٨٨	--	--	--	--	١,٤٢٣,٩٨٨
٨,٤٦٠	--	--	--	--	٨,٤٦٠
٨٥٥,٨٢٢,٢٣٦	--	--	--	--	٨٥٥,٨٢٢,٢٣٦
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	أقل من سنة	من سنة إلى سنتين	من ٢ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٥,١٣٠,٠٠٠	--	--	--	--	٥,١٣٠,٠٠٠
٧٠,٢٨٩,٣٨٣	--	--	--	--	٧٠,٢٨٩,٣٨٣
٧٩٣,١٢٦,٨١٤	--	--	--	--	٧٩٣,١٢٦,٨١٤
٦٦,٨٨٧,١٠٥	--	--	--	--	٦٦,٨٨٧,١٠٥
٣٥,٠٢٨	--	--	--	--	٣٥,٠٢٨
٥٧٤,٤١٧	--	--	--	--	٥٧٤,٤١٧
٢,٠١٧	--	--	--	--	٢,٠١٧
٩٣٦,٠٤٤,٧٦٤	--	--	--	--	٩٣٦,٠٤٤,٧٦٤

٢٠. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

ويوضح الجدول التالي مواعيد استحقاق الالتزامات المالية الغير مخصصة للصندوق بناء على تواريخ المدفوعات التعاقدية وأسعار العوائد الحالية في السوق

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	أقل من سنة	من سنة إلى سنتين	من ٢ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١,٣٩١,٢١٤	--	--	--	--	١,٣٩١,٢١٤
٩٢٩,٦٥٣,٥٥٠	--	--	--	٥,٠٠٠,٠٠٠	٩٣٤,٦٥٣,٥٥٠
٩٣١,٠٤٤,٧٦٤	--	--	--	٥,٠٠٠,٠٠٠	٩٣٦,٠٤٤,٧٦٤
مجموع الالتزامات					
صافي أصول الصندوق					
الإجمالي					

٣٠ يونيو ٢٠٢٦	أقل من سنة	من سنة إلى سنتين	من ٢ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٤,٩١٠,٦٩١	--	--	--	--	٤,٩١٠,٦٩١
٨٥٠,٩٣١,٢٥٣	--	--	--	٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٥٥,٩٣١,٢٥٣
٨٥٥,٨٤١,٩٤٤	--	--	--	٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٦٠,٨٤١,٩٤٤
مجموع الالتزامات					
صافي أصول الصندوق					
الإجمالي					

٦ مخاطر تقلبات أسعار العملة:

في حالة استثمار الصندوق في أدوات استثمارية مقيمة بالعملة الأجنبية فإن تقلبات أسعار العملة قد تؤثر على قيمة تلك الأدوات مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض قيمة استثمارات الصندوق وحيث أن السياسة الاستثمارية للصندوق تنص على عدم جواز الاستثمار في أي أدوات تصدر بعملات بخلاف عملة الصندوق ، فإن تلك المخاطر تكون منعقدة.

٧ المخاطر غير المنتظمة

وهي مخاطر الاستثمار في ورقة مالية معينة، فعلى سبيل المثال الاستثمار في سندات شركة ما فالمخاطرة هنا أن يطرأ ضعف في الشركة وأرباحها مما قد ينتج عنه عدم القدرة الشركة على سداد التزاماتها ويمكن التخلص أو التقليل من هذه المخاطرة -بتنوع مكونات المحفظة المالية للصندوق بين الشركات والقطاعات المختلفة.

٨ مخاطر عدم التنوع والتركيز

و هي المخاطر التي تنتج عن تركيز الاستثمار في أدوات استثمارية مصدرة من جهة معينة أو قطاع معين او جهات مرتبط كل منها بالآخر يتأثر أدائها بنفس العوامل. وتجدر الإشارة إلى أن الضوابط الاستثمارية الخاصة بلانحة القانون ٩٥/١٩٩٢ وكذلك ضوابط مدير الاستثمار بالألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في أي قطاع من القطاعات عن ٢٥٪ من إجمالي حجم الصندوق تكفل تنوع استثمارات الصندوق

٩ مخاطر المعلومات

تتمثل هذه المخاطر في عدم امتلاك المستثمر المعلومات الكاملة عن السوق المستثمر فيه بسبب عدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية لم تكن في الاعتبار مما يزيد من نسبة المخاطرة وحيث أن الاستثمار يقتصر على السوق المصري فقط، مما يسهل على مدير الاستثمار أمر متابعة احوال السوق المستثمر ذلك بالإضافة إلى أن مدير الاستثمار يتمتع بخبرة واسعة ودراية عن السوق وأدوات الاستثمار المتاحة به إلى جانب أنه يقوم بالاطلاع على أحدث البحوث ومعلومات الحالة الاقتصادية فيمكن القيام بالتقييم الدقيق والعاقل لتشتى فرص الاستثمار بشكل يساعد علي تقادي

١٠ مخاطر العمليات:

مخاطر العمليات عن مواجهة مشاكل في عمليات التسوية نتيجة عدم كفاءة شبكات الربط مما يترتب عليه تأخر سداد التزامات الصندوق أو استلام مستحقاته لدى الغير ولذلك عند الاستثمار في أوراق مالية سوف يتبع الصندوق سياسة الدفع عند الاستلام بحيث يقوم أمين الحفظ بالدفع عند استلام أدوات الاستثمار المشتراه أما في حالة بيع أي أدوات استثمار يتبع الصندوق سياسة التسليم عند الحصول على المبلغ المستحق وبذلك ينفادى الصندوق مخاطر العمليات

١١ مخاطر التغيرات السياسية

تتعرض الحالة السياسية للدولة على أداء أسواق الأوراق المالية وكذلك السياسة النقدية المتبعة للدولة بحيث قد تؤدي التغيرات السياسية وعدم الاستقرار في الحياة السياسية إلى تذبذبات في أداء أسواق الأوراق المالية مما يترتب عليه تأثر الأرباح والعوائد الاستثمارية. ومن الجدير بالذكر أن هذا الصندوق أقل تأثراً بالتغيرات السياسية العامة المؤثرة على سوق الأوراق المالية ويكون أكثر تأثراً بالتغيرات في السياسة النقدية المتبعة للدولة. وبذلك يكون على مدير استثمار الصندوق توقع تغيرات السياسة النقدية المستقبلية التي قد يكون لها تأثير على أدوات الاستثمار الموجودة بالصندوق وذلك عن طريق خبرته الواسعة في هذا المجال ومن خلال اطلاعه على الأبحاث المحلية والعالمية.

١٢ مخاطر السداد المعجل

وهي المخاطر التي تنتج عن الاستثمار في السندات القابلة للاستدعاء حيث أن ذلك يزيد من احتمالية عدم حصول المستثمر على العائد المنتظر نتيجة استدعاء الشركة أو الجهة المصدرة للسندات مما يؤثر على الأرباح الاستثمارية، وتجدر الإشارة إلى ان الاستثمار في السندات المصدر عن الشركات لا يتعدى نسبة ٣٠٪ من أموال الصندوق فضلا عن أن ذلك النوع من المخاطر يكون معروف سلفا بنشرة الاكتتاب الخاصة بالسندات المستثمر فيها، وفي حالة استدعاء أحد السندات التي يستثمر فيها الصندوق يقوم مدير الاستثمار بإعادة استثمار تلك الأموال في أدوات استثمارية أخرى تحقق له عائد مناسب

٢٠. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

١٣) مخاطر تغير اللوائح والقوانين

وهي المخاطر التي تنتج عن تغيير اللوائح والقوانين مما قد يؤدي إلى وجود عدم استقرار في الأرباح الاستثمارية المتوقعة وسيتم تقليل هذا النوع من المخاطر من خلال متابعة الأحداث السياسية والتشريعات المنتظر صدورها والتي تؤثر على أداء الصندوق والعمل على تجنب آثارها السلبية والاستفادة من آثارها الإيجابية لصالح الأداء الاستثماري للصندوق

١٤) مخاطر التقييم

حيث أن الاستثمارات تقيم على القيمة السوقية أو على آخر سعر تداول فإن ذلك قد يتسبب في بعض الخسائر للمستثمر بسبب التفاوت الذي قد يحدث بين القيمة السوقية للأداة الاستثمارية والقيمة العادلة لها خصوصاً في حالة تقييم الأدوات الاستثمارية التي لا تتمتع بسيولة مرتفعة ولذلك قد لا يعكس آخر سعر تداول القيمة العادلة لأداة الاستثمار، وحيث أن مدير الاستثمار سوف يستثمر في أدوات استثمارية مرتفعة السيولة مثل أذون الخزانة والسندات أو في شهادات الادخار والودائع والتي لا تسري عليها مخاطر التقييم حيث أن سعر السوق يكون هو سعر الشراء فإنه بذلك يخفض درجة مخاطر التقييم قدر المستطاع.

١٥) مخاطر ظروف قاهرة عامة

وهي تتمثل في حدوث اضطرابات سياسية أو غيرها بالبلاد وبدرجة قد تؤدي إلى إيقاف التداول في سوق الأوراق المالية. وكذلك بالقطاع المصرفي المستثمر فيه، ذلك قد يؤدي إلى الوقف المؤقت للعمليات الاسترداد أو الاسترداد الجزئي طبقاً الأحكام المادة (١٥٩) من لائحة القانون ١٩٩٢/٩٥ وهو نوع من المخاطر التي لا تزول إلا بعد زوال اسبابها.

٢١. السياسة الاستثمارية للصندوق

يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف تحقيق عائد على الأموال المستثمرة فيه بمعدل المناسب وطبيعة الصندوق النقدي المنخفضة المخاطر، كما يوفر الصندوق السيولة النقدية اليومية عن طريق الاكتتاب والاسترداد اليومي في وثائق الاستثمار التي يصدرها، وسوف يلتزم مدير الاستثمار بتوجيه أموال الصندوق نحو استثمارات يمكن تسهيلها بسهولة مع مراعاة تخفيض المخاطر من خلال سياسة مقبولة لتوزيع الاستثمارات على قطاعات ومجالات الاستثمار المختلفة يكون استثمار أموال الصندوق وفقاً للضوابط التالية:

أولاً: ضوابط عامة

- أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في هذه النشرة
- أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوى والدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها والواردة في هذه النشرة.
- أن تأخذ قرارات الاستثمار في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية الشركة واحدة على (١٥٪) من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز (٢٠٪) من الأوراق المالية لتلك الشركة.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق استثمار في صندوق آخر على ٢٠٪ من حالي أصول الصندوق بالاستثمار وبما لا يجاوز ٥٪ من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
- عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة بما يزيد على ١٥٪ من حجم التعامل اليومي للصندوق أو تنفيذ عمليات افتراض أوراق مالية بغرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً للأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية.
- لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة على (٢٠٪) من صافي أصول الصندوق.
- لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر
- لا يجوز استخدام أصول الصندوق في أي إجراء أو تصرف يؤدي إلى تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره
- يجب على الصندوق المفتوح الاحتفاظ بنسبة من صافي أصوله في صورة سائلة لمواجهة طلبات الاسترداد، ويجوز للصندوق استثمار هذه النسبة في مجالات استثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلى تقنية عند الطلب . وفي حالة تجاوز أي من حدود الاستثمار المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال يتعين على مدير الاستثمار إخطار الهيئة بذلك فوراً واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الوضع خلال أسبوع على الأكثر.
- ويجوز بعد أقصى ثلاثة أشهر من تاريخ بدء عمل الصندوق الاحتفاظ بأدوات نقدية قصيرة الأجل تتجاوز النسب المنصوص عليها في المادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

ثانياً: النسب الاستثمارية

- قصر استثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط وعلى الاستثمارات المقومة بالجنه المصري
- جواز الاحتفاظ بنسبة تصل حتى ١٠٠٪ من إجمالي استثمارات الصندوق في صورة مبالغ النقدية سائلة في حسابات جارية وفي حسابات ودائع لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري في حالة إمكانية تحقيق أقصى عائد ممكن حال زيادة أسعار العائد على الودائع عن باقي الأدوات المتاحة في السوق.
- جواز الاستثمار في شراء أذون الخزانة المصرية بنسبة تصل حتى ١٠٠٪ من إجمالي استثمارات الصندوق جواز الاستثمار في شراء الصكوك والشهادات التي يصدرها البنك المركزي المصري بنسبة تصل حتى ١٠٠٪ من إجمالي استثمارات الصندوق.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الخزانة المصرية وسندات الشركات وصكوك التمويل مجتمعين عن ٤٩٪ من الأموال المستثمرة في الصندوق
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات أو/ و صكوك التمويل المصدرة عن الشركات ذات الجدارة الائتمانية التي لا تقل عن الحد المقبول من قبل الهيئة (BBB) عن ٢٠٪ من الأموال المستثمرة في الصندوق.
- ألا يزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في أي قطاع من القطاعات الخاصة بالاستثمار في أدوات الدين عن ٢٥ ٪ من إجمالي حجم الصندوق الموجه لذلك الاستثمار أو وفقاً لأفضل الفرص الاستثمارية المتاحة

٢١. السياسة الاستثمارية للصندوق (تابع)

ثانياً: النسب الاستثمارية (تابع)

- ألا يزيد نسبة ما يستثمر في اتفاقيات إعادة الشراء عن ٤٠٪ من إجمالي الأموال المستثمرة في الصندوق.
 - جواز الاستثمار في صناديق الاستثمار المثيلة بحد أقصى ٣٠٪ من إجمالي استثمارات الصندوق
 - ألا يزيد إجمالي المستثمر طرف أي جهة واحدة بخلاف الجهات الحكومية والبنك المركزي عن نسبة ١٥٪ من إجمالي استثمارات الصندوق.
- ثالثاً: ضوابط وفقاً لأحكام المادة (١٧٧) من اللائحة التنفيذية لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته:

- ألا يزيد الحد الأقصى لمدة أي استثمار من استثمارات الصندوق على ٣٩٦ يوماً.
- أن يكون الحد الأقصى للمتوسط المرجح لمدة استحقاق محفظة استثمارات الصندوق مائة وخمسون يوماً.
- أن يتم تنويع استثمارات الصندوق بحيث لا تزيد الاستثمارات في أي إصدار على ١٠٪ من صافي قيمة أصول الصندوق
- وذلك باستثناء الأوراق المالية الحكومية.
- فيما عدا الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية يتعين أن لا يقل التصنيف الائتماني الأدوات الدين المستثمر فيها عن الحد الأدنى المحدد من مجلس إدارة الهيئة وهو BBB - حالياً

٢٢. أحداث هامة

بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٦ تم صدور الموافقة المبدئية من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن نشر التعديلات الخاصة بتعديل بعض بنود نشرة الاكتتاب وذلك في ضوء موافقة جماعة حملة الوثائق باجماع الحضور المنعقد بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢٦ على تعديل بعض بنود نشرة الاكتتاب وفقاً للآتي:

استرداد الوثائق يومي:

يجوز لصاحب الوثيقة (أو الموكل عنه قانوناً استرداد بعض أو كل قيمة وثائق الاستثمار بالكامل خلال ساعات العمل الرسمية حتى الساعة الثانية عشر ظهراً في كل يوم من أيام العمل المصرفية لدى أي فرع من فروع البنك أو اية مواعيد أخرى يتم الإعلان عنها في حالة تغيير في مواعيد العمل الرسمي ويتعين حضور حامل الوثيقة أو الموكل عنه على أن يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق وفقاً للتقييم المعلن في ذات يوم تقديم طلب الاسترداد و المحتسب على أساس اقبال اليوم السابق.

شراء الوثائق اليومي:

يتم تلقي طلبات شراء وثائق الاستثمار الجديدة طوال أيام العمل خلال الأسبوع حتى الساعة الثانية عشر ظهراً لدى أي فرع من فروع البنك أو اية مواعيد أخرى يتم الإعلان عنها في حالة تغيير في مواعيد العمل الرسمي على أن يتم سداد قيمتها مع الطلب طبقاً لقيمة الوثائق المعلنة في ذات يوم تقديم طلب الشراء والمحتسبة على أساس اقبال اليوم السابق.

مع بقاء باقي البند كما هو البند السادس والعشرون: الأعباء المالية

اتعاب مدير الاستثمار

يستحق لمدير الاستثمار نظيره ادارته لأموال الصندوق و نظير تقييم أصول الصندوق اتعاب بواقع ٠,٧٠٪ سنوياً (سبعون في الالف) من صافي الأصول اليومية للصندوق و تجنب يومياً و تدفع لمدير الاستثمار في اخر كل شهر على ان يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

اتعاب البنك

يتقاضى بنك أبو ظبي الأول مصر عمولات نظير إدارة سجل حملة الوثائق بواقع ٠,٨٥٪ سنوياً (خمس و ثمانون في الألف) من صافي الأصول اليومية للصندوق وتحتسب هذه العمولة و تجنب يومياً و تدفع في اخر كل شهر على ان يتم اعتماد مبالغ هذه الاتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

اتعاب مراقب الحسابات

يستحق المراقب الحسابات نظير المراجعة الدورية للمركز المالية للصندوق اتعاب بواقع ٢٠٠,٠٠٠ جنيه (فقط مائتين ألف جنيه مصري لا غير سنوياً) بحد أقصى و تستهلك يومياً و تدفع لمراقب الحسابات بعد اعتماد كل مركز مالي.

مع بقاء باقي البند كما هو

وجارى الحصول على الموافقة النهائية على التعديل واعتماده

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٢ فبراير ٢٠٢٦ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس إلى ١٩,٠٠٪ ٢٠,٠٠٪ ٢١,٥٠٪، على الترتيب. كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٩,٥٠٪